دفاعــاً عــن صحيــفــة (14 أكتوبر)

ما تيسَّر عن التنطُّــع في كل الاتجاهات

تابعت المقابلة التلفزيونية التي أجرتها قناة السـعيدة الفضائية مع الدكتور صالح باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي في برنامجهـا المتميـز (في كل اتجاه) الذي يقدمه الإعلامي المتألـق / عارف الصرمي .. وذهلت كثيراً لما صرح به الدكتور باصرة في البرنامـج والذي بدا متخبطاً الى درجة أنه قال إن تقريره الشـهير الذي رفعه إلى رئيس الجمهورية العام الماضي والخاص بناهبي الأراضي في المحافظات الجنوبية والشرقية لم يتضمن أسماء النافذين والناهبين، وهو الذي ملأ الدنيا ضجيجاً وتصريحات يطالب فيها بتقديم خمسـة عشر نافذاً الى القضاء بتهمة نهب أراضي الجنوب، علماً بأن هناك من نفى أنه يمتلك أراضي وعقارات نسبها اليـه تقرير باصرة، كمـا أن مصلحة أراضي وعقارات الدولة نفت صحة ما ورد في ذلك التقرير ، وأكدت في المقابل استـيلاء حيتان كبيرة في السلطة والمعارضة على مساحات واسعة من أراضي وعقارات الدولة ، ما جعل الكثير من المراقبين يتساءلون عن طبيعة المصادر التي اعتمد عليها باصرة في (صياغة) وإعداد تقريره الشهير .

ويتكرر التساؤل مرة أخرى بعد مقابلته الأخيرة مع قناة (السعيدة) التي نفى فيها أن يكون قد حدد أسماء معينة في تقريره ، بعد ان ذكر في تصريحات سـابقة 15 شـخصاً واليوم يتحدث عن 16 شخصاً نافياً أنه حدد اسماءهم ولربما أنه اضاف هذه المرة اسمه ليصبـح العدد 16 شـخصاً مع علمنا اليقين بأن ما غنمه الدكتور باصرة مـن أراض وعقارات وأموال بعد حرب 94 م أقل بكثير مما غنمته الحيتان الكبيرة التي لم يذكر اسـم احد منها بعد ان ملأ الدنيا ضجيجاً بأنه ذكرها اسـماً اسـماً في التقرير، ثم غير كلامه هذه المرة وكأنه يريد أن يقول بأنه ترك أسماءهم لغزاً وحزورة لرئيس الجمهورية ليكتشفهم بنفسه!!

غير أنني ذهلت أكثر وأنا أستمع إلى حديث الدكتور باصرة عندما تطرق الى أوضاع مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر حيث قدم نفسه كخبير ومستقل ومحترف في مجال الإعلام والتسويق وهو يفند الخطاب الاعلامي للمؤسسات الرسمية ، ووصل به الأمر حد إصداره مغالطات وأكاذيب لم يعتمد فيها سوى على أوهامه عندما زعم أن أوضاع مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر تدهورت ووصلت إلى حد أنها أصبحت تؤزع ألفي نسخة لا تشتريها سوى المؤسسات الحكومية فقط، بعد ان كانت مؤسسة عملاقة قبل الوحدة بحسب قوله ، وليس غريباً على الدكتور صالح باصرة أن تصدر منه مثل هذه المغالطات التي لا تستند الى الواقع ولا تستند الى الحقيقة والمصادر المعتمدة كما هو حاله في غالب أحكامه التي يصدرها.

ولئن كان نفي الاستاذ حسن اللوزي وزير الاعلام صحة المغالطات التي أوردها الدكتور صالح باصرة كافياً وشافياً والذي أكد فيه بأن تقرير اللجنة التي ترأسها الدكتور باصرة وكان وزير الاعلام عضواً فيها لم يرد فيه ما يسيء إلى مؤسسة 14أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر أو الخطاب الإعلامي للمؤسسات الإعلامية الرسمية أو من قريب ولا من بعيد على الاطلاق . وهو ما ينفي ما قاله باصرة الذي أكد أن التقرير تجاوز الى الخطاب الاعلامي وركز على مصطفى محمد مصطفى 14أكتوبر ، الأمر الذي يثير أكثر من علامة استفهام حول هذا التقرير واستهداف الدكتور باصرة لمؤسسة صحفية عريقة بعد أن برأت تستعيد عافيتها .

والمتتبع لخطاب صحيفة 14أكتوبر طوال الفترة الماضية وتميزها في فضح الكثير من خفايا الفساد المستشري داخل عدد من مؤسسات الدولة ومنها فساد البعثات والخارج والنظم الأكاديمية داخل وزارة التعليم العالي سيدرك سر هجمات الدكتور باصرة على صحيفة 14أكتوبر ووصولها إلى حد التجني والزعم أن المؤسسة تطبع ألفي نسخة فقط لا تشتريها الا مؤسسات الدولة بحسب افتراء الذي تلمس به في مقابلته المذكورة مع قناة (السعيدة)، بينما الحقيقة هي أن المؤسسة تطبع حالياً ضعف ألفي نسخة للمشتركين فقط وتوزع ضعفه مرتين في محافظة عدن وحدها بحسب مصدر مسؤول في مؤسسة 14 أكتوبر ، فيما يتم توزيع الصحيفة في كل محافظات الجمهورية بدون استثناء وكأن أول صحيفة يمنية تصل الى محافظة رمية الجديدة فور انشائها قبل اربع سنوات ، بالاضافة الى افتتاح مكاتب عديدة في المدن اليمنية الرئيسية بعد ان كانت لاتوزع الا في بعض أكشاك مدينة عدن وليس كلها .

واللافت للنظر أن المواقع الإليكترونية التابعة لأحزاب المعارضة في (اللقاء المشترك) وجماعات المعارضة في الخارج تداولت ما جاء على لسان الباصرة في هذه المقابلة بحماس كبير مع التركيز الشديد على صحيفة (14 أكتوبر) بهدف تصفية حساباتها مع هذه الصحيفة المتميزة وقبادتها.

محمد الجرادي

الرسمية والتخادم من هذه الصحيفة نموذجًا لما يريد قوله من وراء هجومه اللاذع على عمل المؤسسات الإعلامية الرسمية وخطابها الإعلامي والسياسة الإعلامية للحكومة.

وقد حاول موقع (مأرب برس) البحث عن أعذار ومبررات لتبرير هذا الاستهداف الذي لا يليق بوزير عضو في حكومة ترسم لوسائل الإعلام التابعة لها سياستها الإعلامية وتتابع مستوى تنفيذها تحت الإشراف المباشر لوزارة الإعلام ووزير الإعلام شخصياً باعتباره المسؤول الأول أمام مجلس الوزراء عن عمل هذه المؤسسات ومستوى تنفيذ السياسة الإعلامية التي ترسمها وتقرها الحكومة.

والملاحظ أن موقع (مأرب برس) أشار بكل وضوح إلى أن ثمة خلفية من العلاقات (العدائية) بين صحيفة "14 أكتوبر" و"وزير التعليم العالي والبحث العلمي" بحسب تعبير الموقع، ويعود ذلك إلى قيام الصحيفة وملحقها الأسبوعي (مشاعل) الخاص بالشباب والطلاب بنقد أداء وزارة التعليم العالي بواسطة عدد من الموضوعات والتقارير والأخبار خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

التي يصفني واحدًا من الذين عادوا إلى قراءة صحيفة "14 أكتوبر" بعد تعيين الأستاذ أحمد الحبيشي رئيسًا لتحريرها قبل أربعة أعوام، ومن المتابعين لها جيدًا، شهد بأن ما أعادني إلى قراءة هذه الصحيفة هو

▯ مغالطات وزير التعليم العالي التي ذكرها بشأن صحيفة 14 اكتوبر مرتبطة بغيظ مكظوم إزاء ما كان ينشر على صفحات ملحق (مشاعل) الخاص بالشباب والطلاب من مطالبة باستقالة باصرة بعد غرق ثمانية من طلاب قسم التربية البدنية بجامعة الحديدة في الصيف الماضي ، نتيجة التسيب والإهمال.. وكان باصرة قد هدد حينها ــ في تصريحات صحفية مثيرة كعادته دائما ــ بتقديم استقالته إذا لم يستقل رئيس جامعة الحديدة ، فيما استمعت ملحق (مشاعل) آنـذاك بالموقف الصادق والشـجاع لوزيرة الصحة الكويتية السـابقة الدكتورة معصومة المبارك التي بادرت بتقديم استقالتها بعد حريق شب في أحد المستشفيات الكويتية ، قبل أن يضطر مدير المستشـفى لتقديم استقالته احتراما للموقف النموذجي الذي سجلته الوزيرة المسؤولة عنه من دون أن تشترط عليه الاستقالة كما فعل باصرة مع رئيس جامعة الحديدة !!**

وأن الكثير منهم قد خسروا المال والوقت وهم يتابعون إجراءات المنحة وبأنا يذهبوا للدراسة بعد رغم درجاتهم المتفوقة ، فيما كان زملاؤهم من الطلاب غير الأوائل قد بدؤوا بالدراسة في الجامعات اليمنية .

كانت صحيفة 14 أكتوبر سباقة في فضح أكذوبة برنامج (المنح الداخلية) الذي أبتدعه الدكتور باصرة فور تعيينه وزيراً للتعليم العالي . وزعم حينها الوزير باصرة إن هذا النظام المبتكر يأتي لتعويض الطلاب المتفوقين الذين لا يرغبون بالدراسة في الخارج خصوصاً الفتيات حيث يقضي نظام (المنح الداخلية) الذي أعلن عنه في العام 2006م بإعفاء الطلاب المتفوقين الذين لا يرغبون بالدراسة في الخارج من امتحانات القبول مع تخصيص مبلغ عشرين ألف ريال شهرياً كمرتب شهري لطلاب المنح الداخلية . غير أن هذا النظام تحول الى بوابة مفتوحة للعبث والفساد . فعدد كبير من الطلاب المتفوقين الذين تنازلوا عن ابتعاثهم للخارج على أمل الحصول على منح داخلية في العام 2007م فوجئوا بأن وزارة التعليم العالي أبقتهم بالأوقات لمدة عشر أيام ولا بد من تأجيل دراستهم إلى العام الجامعي الذي يليه ، وبهذه الطريقة يتم تضييع سنوات دراسة الطلاب وهو ما يتعارض مع برنامج الرئيس الانتخابي الذي يدعو إلى الاهتمام بالمتفوقين ورعايتهم .

كما تجاوبت الصحيفة مع شكاوى الطلاب المتحفظين بنظام (المنح الداخلية) من عدم حصولهم على مرتب (العشرين ألف ريال) الذي وعد بصرفه شهرياً وزير التعليم العالي في تصريحاته الصحفية التي اعتاد على اطلاقها بمناسبة وبغير مناسبة ، وبعد أن تعالت الشكاوى قامت الوزارة بالصرف لكنه في بطء كاملاً ، حيث تقوم الوزارة حالياً بتسليم العديد من طلاب المنح الداخلية في شهر يونيو من كل عام مبلغ (ستين ألف ريال) وفي الواقع مخصص لذلك أشهر فقط .. بينما المفترض أن يتم تسليمهم مبلغ عشرين ألف ريال عن كل شهر من أشهر السنة الجامعية .. ولا يعلم أحد أين تذهب بقية مخصصات المنح الداخلية التي يتم خصم مرتب تسعة أشهر منها عن كل طالب وطالبة من الطلاب المتحفظين بهذا النظام الذي استحدثه الدكتور باصرة .

وقد تساءلت صحيفة 14أكتوبر في حينها: هذا إذ يتم تسليم طلاب المنح الداخلية كامل مستحقاتهم ؟ وأين تذهب بقية مخصصات المنح الداخلية إذا كان الطلاب لا يتسلمون سوى مرتب يلك لأشهر فقط من أشهر العام الجامعي ؟؟ وكما هي العادة فقد تجاهلت قيادة وزارة التعليم العالي هذا الأمر وتم تتجاوب مع شكاوى الطلاب حتى الآن واقعتي وزيرها بالتعامل مع الانتقادات التي تعرضت لها وزارة التعليم العالي منها سابقاً ولم يكن يكتفون الطبلة !!؟؟؟

كما تطرقت الصحيفة في العديد من أعدادها المنشورة الى التوزيع غير العادل للمنح الدراسية بين المحافظات وأشارت الى أن محافظة عدن تخرج منها أكثر من عشرة آلاف طالب في الثانوية العامة بينهم أكثر من ألف وخمسمائة طالب بدرجة امتياز فيما كان نصيبها من المنح الدراسية عشر منح دراسية فقط (لاحظوا ضعف النسبة) وقد حدث هذا في عهد الوزير باصرة الذي يحاول اظهار في صورة الفارس المدافع عن قضايا وحقوق المحافظات الجنوبية وأبنائها !!؟؟

وذكرت الصحيفة أن الإعلان عن هذه المنح يتم سنوياً في الصحف الرسمية بناء على تقارير لجان يتم إرثالها الى المحافظات في شهر مارس من كل عام وبلغ عدد المنح التي تم منحها في العام الماضي مائة وثمانين مائة الآف من الطلاب المتفوقين الراغبين بالدراسة في الخارج أو في منح التبادل الثقافي في الخارج أو في المنح الداخلية وفي نهاية المطاف لا تعتمد وزارة التعليم العالي التي يقودها الوزير باصرة سوى أسماء الطلاب الذين تعكوا من الخارجب مرة أخرى للتسجيل في ديوان الوزارة في صنعاء بعد أن خسروا كل مالهم في العاصمة ، من دون أن يعرف أحد ما سر إرتجال اللجان الى المحافظات وتسجيل مئات الآلاف من الطلاب وأخذ ألف ريال عن كل طالب وريال واحد فقط من أصل مبلغ عشرين ألف ريال عن كل شهر من أشهر السنة الجامعية ، فيما يتم تسجيل الطلاب الذين يتم تسليمهم مبلغ مخصصات المنح الداخلية التي يتم خصم مرتب تسعة أشهر منها عن كل طالب وطالبة من الطلاب المتحفظين بهذا النظام الذي استحدثه الدكتور باصرة .

العليا للبعثات خصوصاً بعد أن تفرغت الوزارة للبعثات والمنح (فقط) وصار هذا الأمر يستحوذ على 90% من أنشطتها بدلاً من الاهتمام بالتعليم العالي والنظام الجامعي والبحث العلمي والدراسات العليا وغيرها من المهام المنوطة بالوزارة . مع العلم ان عدد البعثات والمنح الدراسية ينبغي ألا يتجاوز 10% من إجمالي عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهو ما لا يتم العمل به في الوقت الراهن في ظل قيادة الدكتور باصرة الذي اعتاد مؤخراً على الادلاء بتصريحات صحفية مثيرة يحاول من خلالها الظهور في صورة الفارس الذي سينقذ البلاد والعباد وسيقيض على (الذيب من ذيله) بحسب المثل الشعبي الشائع !!

كانت صحيفة 14 أكتوبر تحذر باستمرار من خلال ما تتناوله من موضوعات من التدهور والتراجع الذي يشهده الوضع الحقيقي للتعليم الجامعي إلا ان قيادات التعليم العالي لا تزال مصرة على أنها تحقق انجازات وان الاصلاحات تسير على قدم وساق ، فيما من ضعف المادة التدريسية الأكاديمية والمنهج التعليمي القديم جداً جداً الى ناقص التجهيزات الأساسية وعدم توفر المحاليل وأدوات التطبيقات العملية والحالة السيئة لصالات التعليم التي لا تليق بآدمية الطلاب في معظم الجامعات ، وصولاً الى سياسة القبول في الجامعات اليمنية والتي جاءت بشهادة مسؤول أكاديمي كبير بأن الجامعات اليمنية لا توجد لديها سياسة قبول واضحة ، وكذا نظام التعليم الموازي الذي يعتبر البوابة الكبرى للفساد الجامعي والذي تتعامل معه الجامعات اليمنية بكل وحشية إذ تشترط له الاشتراطات الصعبة وأحدها دفع المبلغ كاملاً من دون تقسيط ومن ثم رفع سقفه النقدي من عام لآخر وكأنه من المواد الاستهلاكية الخاضعة للمزايدة السعرية، كما سبق أن اعترف وزير التعليم العالي بأنه لا توجد لائحة تنظم التعليم الموازي الأمر الذي يجعل الأموال المحصلة لهذا النظام التعليمي عرضة للصرف العشوائي ولا يعلم احد أين تذهب؟؟

هذه القضايا وغيرها تطرقت اليها الصحيفة وكانت تأمل أن تجد آذاناً صاغية لدى قيادة وزارة التعليم العالي وعلى رأسها الدكتور باصرة لاستيعاب الملاحظات وتصحيح الاختلالات ، إلا أن الوزير باصرة وبعد أن عجز عن الرد ومواجهة الانتقادات التي توجه لأسلوب إدارته للوزارة آثر الصمت والرد بطريقة أخرى غير منطقية من خلال مغالطاته التي أوردها عن الصحيفة في مقابلته التلفزيونية الأخيرة والتي حادت عن الحقيقة وبه تعرف طريق الصواب بل استغل المقابلة للانتقام الشخصي من الصحيفة والتنفيس عن غيظه المكظوم !!

ولئن كانت أكاذيب الوزير باصرة التي ذكرها بشأن الصحيفة مرتبطة بعتب منه على ما ينشر في الصحيفة ، وبالذات المقال الذي نشرته الصحيفة والذي طالب فيه الكاتب باستقالة الوزير بعد غرق ثمانية من طلاب قسم التربية البدنية بجامعة الحديدة نتيجة التسيب والاهمال ، حيث هدد وزير التعليم العالي حينها ، في تصريحات صحفية مثيرة كعادته دائما، بتقديم استقالته اذا لم يستقل رئيس جامعة الحديدة ، واستشهدت المقالة بالموقف الصادق والشجاع للوزيرة الكويتية السابقة معصومة المبارك التي بادرت بتقديم استقالتها بعد حريق أصاب أحد المستشفيات الكويتية قبل ان يقدم مدير المستشفى استقالته.

وحتى مقالة الملحق وبعد مرور ثلاثة أشهر على تهديد باصرة بالاستقالة إذا لم يستقل رئيس جامعة الحديدة ، لم ينفذ وزير التعليم العالي تهديده بالاستقالة طالما ان رئيس جامعة الحديدة لايزال في هو وزملاء له كانوا من يزودون باصرة بالمعلومات التي احتواها تقريره الشهير وأنه كان يصرف لهم مبلغ عشرين ألف ريال يوميا بالإضافة الى تكاليف اقامتهم في فندق الشيراتون بمدينرية النواهي مقابل ذلك . فضلاً عن كون العديد من نقاط هذا التقرير قد كذبتها مصلحة أراضي وعقارات الدولة .

ومما له دلالة مهمة أن أول من أشار إلى تقرير الدكتور باصرة بعد يومين من تقديمه الى رئيس الوزراء هو الأخ نجيب بايلي قيل عامين في صحيفة (الايام) حيث كتب عن ما ماوصفه (تقرير باصرة ـ مال) ، وقال فيه من المدائح والأوصاف الجميلة التي سأم قاله مالك في الخمر ، ثم توالت الاشادة بما يسمى (تقرير باصرة) في صحف ومواقع المعارضة التي ما برحت تطالب الحكومة بتنفيذه وكأن هذا التقرير يقفوق على البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية وبرنامج مرشح احزاب اللقاء المشترك في انتخابات الرئاسية عام 2006م ، ولا يجوز للباصرة ان يوحي في تنطحاته وشطحاته السياسية بان لديه برنامجا سيقفل البلاد والعباد من المشاكل والازمات بمجرد تنفيذ تقريره الذي لا يعدو ـ في تقديري الشخصي ـ ان يكون أكثر من فرقعة دعائية فجرها الأخ نجيب بايلي في صحيفة (الايام) فورعلمه بتسليم الدكتور باصرة ذلك التقرير لرئيس الوزراء ، الى درجة ان احد الخبناء وصف هذا التقرير بانه تقرير (البايلي ـ باصرة) وليس (تقرير باصرة ـ مال) بحسب قول الباحث !!

والاكثر من ذلك لا يكتفي باصرة بتقديم نفسه كصاحب برنامج سياسي متميز بل ويطالب بتمكينه من شغل منصب رئيس الوزراء لضمان تنفيذ برنامجه ،وهو ما يمكن الاستدلال عليه مما جاء على لسانه في مقابلته مع قناة (السعيدة) حيث قال إن تقريره لم يفقد وانه لا يستطيع السؤال عن سبب عدم التنفيذ لأنه ليس رئيسا للوزراء وليس بامكانه مساءلة أي وزير !! !! .

إنني اجزم من واقع معرفتنا بالدكتور باصرة ومتابعتنا لحملة الدعاية والترويج التي تبنتها صحف المعارضة وبعض الصحف المستقلة لهذا التقرير . واستنادا الى ما فما الى علمنا من قبل بعض الذين اطلعوا عليه بان المستفيد الاول من عدم نشره هو الباصرة نفسه . ولو قامت الجهات المختصة بنشره او على الاقل تسريبه الى بعض الصحف سيكتشف الناس ان تقرير الباصرة عبارة عن تلخيص سيئ جدا لمقالات واتهامات واحكام جاهزة سبق للفراء الاطلاع عليها عبر صحف (اللقاء المشترك) والاستاذ نجيب بايلي الذي يجب ان لا نبخسه حقه خصوصا وان الباصرة مدين للكثير مما ورد في مقالات عديدة للأستاذ البايلي على صفحات جريدة (الأيام) الغراء فك الله كربتها ، مثلما هو مدين أيضا للبايلي الذي كان الأول من بشر بتقرير الباصرة ، ودشن الحملة الدعائية لتسويق هذا التقرير في صحيفة (الأيام) قبل عامين ونيف.

بين فهمان المصري وعبدالفهيم السوداني

أستطيع القول من واقع مشاهدتي لمقابلة الدكتور صالح باصرة مع قناة "السعيدة"، وطريقة كلامه وحركات يديه وعينيه وحاجبيه وتقطيع ولسانه أن الرجل يحاول الظهور في صورة شخصية فولكلورية يتداولها اخواننا المصريون باسم (الدكتور فهمان) والسودانيون باسم (الدكتور عبدالفهيم) وهي شخصية خارقة تخوض في كل الشؤون السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاعلامية والصحية والتعليمية والادارية وغيرها من الشؤون التي تحتاج الى متخصصين وزارات وهيئات متخصصة .ولم تخل بلادنا من تناول كوميدي لهذ الشخصية الفولكلورية التي تلحق الضرر بصاحبها وبالناس عموما حيث سبق الشاعر الشعبي الكبير مسرور مبروك رحمه الله تناول هذه الشخصية بالنقد الساخر في قصيدة مطلعها (فهيم ما بفهم وتفهيمه صعيب)!!

وقد حاول الدكتور باصرة في مقابلاته الصحفية وآخرها عد قناة (السعيدة) الفضائية في صورة (الدكتورفهمان المصري وعبدالفهيم السوداني) . بهدف اقناعنا بأن التقرير الذي رفعه معالي ال مجلس الوزراء عن أوضاع المحافظات الجنوبية يتضمن وصفة سحرية وخلوقا ناجحة ليس فقط لمشاكل هذه المحافظات بل ومشاكل البلاد بأسرها في مجالات عديدة لا تدخل ضمن تخصصه كوزير للتعليم العالي ! لكن باصرة قادنا مشاهديه وهو يرفع يديه ويقطب حاجبيه مستفرءا أن تقريره الاسطوري لم ينفذ حتى الآن. وعندما سأله المذيع لماذا ؟ أجاب باصرة : أسألوا رئيس الوزراء. مثيرا الى أنه ـ أي باصرة ـ ليس رئيسا للوزراء ولا يستطيع أن يحاسب أي وزير يمتنع عن تنفيذ تقريره الذي لا يمكن أن يخطئ لأنه صدر عن عقل فهيم موسوعي يفهم في كل الشؤون والأمور.

وكما كان الدكتور باصرة لايزال مصرا على ان تقريره ينطلق من (فهم) عميق للواقع ، ويتضمن معالجات جادة وغير مسبوقة لمشاكل البلاد والتحديات التي تتعرض لها وحدة الوطن في هذه الظروف الدقيقة ، فان الضمان الوحيد لإلتزام الوزراء بتنفيذ ذلك التقرير الجبوذ، ومحاسبة أي وزير يمتنع عن تنفيذه ، هو أن يكون معد التقرير رئيسًا للوزراء بحسب ما جاء على لسانه في مقابلته مع قناة (السعيدة) عندما قال إن التقرير لم يجد طريقه للتنفيذ لأنه ـ أي باصرة ـ ليس رئيسا للوزراء ولا يستطيع محاسبة أي وزير لا ينفذ ذلك التقرير . وهنا يذكرنا بما كان يردده اخواننا المصريون في السبعينات من القول العشرين المنصرم عن بعض رجال السياسة الذين كانوا يتنقلون باطلاق التنظيرات وتسويق الوصفات الجاهزة لحل مشاكل مصر . طمعا في لفت انتباه الرئيس السادات لتعيين أحدهم في منصب رئيس الوزراء . وهو ما علق عليه الشاعر الشعبي الكبير أحمد فؤاد نجم حينها قائلا :

البيه دكتور فهمان
ح يجيب الديب من ديله
ويْشبّع كل جيعان
يا سلام لمّ يا جعان
ع الناس الجنتلمان
إحنا حنتجبح حتى
والدنيا ح تبقى جنان
والعربيات ح تمُوّن
وبلدنا بيرقان
ودم كله بفضل صديقي
دكتورنا الرومانطيقي
فهمان الجنتلمان

▯ الشـاهد على الحال المتردي الذي وصل إليه الطلاب اليمنيون المبتعثون للدراسة في الخارج هو المناشدات التي أطلقها عدد من الطلاب اليمنيين الدارسين في ماليزيا والذين طالبـوا وزارة التعليم العالي بمسـاواتهم بالطـلاب الصوماليين (والصومـال بـلاد تعيش حالـة حرب أهليـة ومجاعة وتفتقد لدولة) ! حيث تصل إعانة الطالب الصومالي فـي مسـاق (البكالاريوس) إلـى ألف دولار بينمـا يحصـل الطالـب اليمني في مسـاق (الماجسـتير) على خمسـمائة دولار، الأمر الذي جعل بعض الطلاب اليمنيين يتوسـلون إلى قيادة وزارة التعليم العالي أن تعاملهم مثـل الطـلاب الصوماليين كحد أدنـى !! .**

وكم كنا نتمنى لو أن الوزير باصرة تجاوب بشكل مسؤول مع ما تنشره الصحيفة من انتقادات لأداء وزارته ، لكنه يتجاهله لمناشدات طلابه وللملاحظات التي كانت تنتقد سلبيات وزارته أثبت وبما لا يدع مجالاً للشك أن تصريحاته الصحفية المتكررة بالقضاء على الفساد وإيصال المنح الى مستحقيها وإجراء الإصلاحات كان الغرض منها إيهام القارئ بوجود إنجازات في وزارة التعليم العالي ، إلا أن ما جرى ويجري على أرض الواقع يشير أكثر من علامة استفهام أمام التصريحات المتكررة للدكتور باصرة . ولعل هذا ما استفز السفير مصطفى نعمان سفير اليمن في الهند الذي صرح للزميلة صحيفة (الوسط) في عددها الصادر بتاريخ 30 / يناير / 2008م بقوله : ((ان معاناة الطلاب الدارسين في الهند ـ وحتماً في هذا الوقت بالذات ـ لن يتم حلها من خلال تصريحات وزير التعليم العالي وتعهده بالتزام من تكرارها)) مشيراً الى أن الحل في قيام الوزارة بواجبها (لاحظوا كلمة واجبها) تجاه الطلاب الذين التزمت بتدريسهم وابتعاثهم . وكان السفير النعمان يتحدث بألم واضح عن معاناة الطلاب الدارسين في الهند قائلاً : ((من غير المعقول أن يتم ارسال طلبة للدراسة ثم يكتشفون أن منحهم غير معتمدة)) وحذر من تحول هؤلاء الطلبة إلى مجموعة من المتسولين والناقمين على الدولة ، مضيفاً: ((حاولت جاهداً أن أجد مسؤولاً واحداً في قيادة وزارة التعليم العالي للتفاهم معه لكن الجواب الدائم كان انشغالهم في اجتماعات لا تنتهي)) !!؟؟

كما تجاوبت صحيفة 14 اكتوبر مع شكاوى الطلاب المتحفظين بنظام (المنح الداخلية) من عدم حصولهم على مرتب (العشرين ألف ريال) الذي وعد بصرفه شهرياً وزير التعليم العالي في تصريحاته الصحفية التي تعتمد أشهر منها عن كل طالب وطالبة من الطلاب المتحفظين بهذا النظام الذي استحدثه الدكتور باصرة .

وأن الكثير منهم قد خسروا المال والوقت وهم يتابعون إجراءات المنحة وبأنا يذهبوا للدراسة بعد رغم درجاتهم المتفوقة ، فيما كان زملاؤهم من الطلاب غير الأوائل قد بدؤوا بالدراسة في الجامعات اليمنية .

كانت صحيفة 14 أكتوبر سباقة في فضح أكذوبة برنامج (المنح الداخلية) الذي أبتدعه الدكتور باصرة فور تعيينه وزيراً للتعليم العالي . وزعم حينها الوزير باصرة إن هذا النظام المبتكر يأتي لتعويض الطلاب المتفوقين الذين لا يرغبون بالدراسة في الخارج خصوصاً الفتيات حيث يقضي نظام (المنح الداخلية) الذي أعلن عنه في العام 2006م بإعفاء الطلاب المتفوقين الذين لا يرغبون بالدراسة في الخارج من امتحانات القبول مع تخصيص مبلغ عشرين ألف ريال شهرياً كمرتب لطلاب المنح الداخلية . غير أن هذا النظام تحول الى بوابة مفتوحة للعبث والفساد . فعدد كبير من الطلاب المتفوقين الذين تنازلوا عن ابتعاثهم للخارج على أمل الحصول على منح داخلية في العام 2007م فوجئوا بأن وزارة التعليم العالي أبقتهم بالأوقات لمدة عشر أيام ولا بد من تأجيل دراستهم إلى العام الجامعي الذي يليه ، وبهذه الطريقة يتم تضييع سنوات دراسة الطلاب وهو ما يتعارض مع برنامج الرئيس الانتخابي الذي يدعو إلى الاهتمام بالمتفوقين ورعايتهم .

وكما تجاوبت الصحيفة مع شكاوى الطلاب المتحفظين بنظام (المنح الداخلية) من عدم حصولهم على مرتب (العشرين ألف ريال) الذي وعد بصرفه شهرياً وزير التعليم العالي في تصريحاته الصحفية التي اعتاد على اطلاقها بمناسبة وبغير مناسبة ، وبعد أن تعالت الشكاوى قامت الوزارة بتسليم العديد من طلاب المنح الداخلية في شهر يونيو من كل عام مبلغ (ستين ألف ريال) فقط وهو في الواقع مبلغ مخصص لثلاثة أشهر.. بينما المفترض أن يتم تسليمهم مبلغ عشرين ألف ريال عن كل شهر من أشهر السنة الجامعية .. ولا يعلم أحد أين تذهب بقية مخصصات المنح الداخلية التي يتم خصم مرتب تسعة أشهر منها عن كل طالب وطالبة من الطلاب المتحفظين بهذا النظام الذي استحدثه الدكتور باصرة .

▯ تجاوبت صحيفة 14 اكتوبر مع شكاوى الطلاب الملتحقين بنظام (المنح الداخلية) من عدم حصولهم على مرتب (العشرين ألف ريال) الذي وعد بصرفه شهرياً وزير التعليم العالـي في تصريحاته الصحفية بمناسـبة وبغير مناسـبة ، وبعد أن تعالت الشكاوى قامت الوزارة بتسليم العديد من طلاب المنح الداخلية في شهر يونيو من كل عام مبلغ (ستين ألف ريال) فقط وهو في الواقع مبلغ مخصص لثلاثة أشهـر.. بينمـا المفترض أن يتم تسـليمهم مبلغ عشرين ألف ريال عن كل شهر من أشهر السنة الجامعية .. ولا يعلم أحد أين تذهب بقية مخصصـات المنح الداخلية التي يتم خصم مرتب تسعة أشهر منها عن كل طالب وطالبة من الطلاب المتحفظين بهذا النظام الذي استحـدثه الدكتور باصرة .**

▯ صحيفة 14 أكتوبر كانت سباقة في فضـح أكذوبة برنامـج (المنح الداخليـة) الـذي أعلنـه الدكتـور باصرة فـور تعيينه وزيـرا للتعليم العالـي . وزعـم حينهـا أن هـذا النظام المبتكر سـيعوّض الطلاب المتفوقين الذين لا يرغبون بالدراسة في الخـارج، خصوصاً الفتيات حيث يقضي نظام (المنح الداخلية) الذي ابتدعـه باصرة في العـام 2006م بإعفاء الطـلاب المتفوقين الذين لا يرغبون بالدراسـة فـي الخارج من امتحانات القبول مع تخصيص مبلغ عشـرين ألف ريال شهرياً كمرتب لطلاب المنح الداخلية ، غير أن هذا النظام لم يتم تنفيـذه وتحول إلى بوابـة مفتوحـة للعبث والفسـاد .**

انشر تقريرك يا باصرة

هاني المهتدي

كثيراً في هذه الأيام ما نستمع إلى تصريحات وأقوال ومقابلات ساخنة عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء..

فذاك الوزير يصرح وذاك الكاتب يحذر وذلك المعارض يتوعد وذاك ..... إلخ فأصبحنا لا نستطيع معرفة الحقيقة والصدق من كثرة هذه المقابلات والتصريحات التي غالباً ما تنسج من وحي الخيال وتنتهي بحقائق زائفة لا صلة لها بالحقيقة ..

وقد شاهدنا قبل بضعة أيام على قناة (السعيدة) مقابلة للأخ وزير التعليم العالي د. صالح باصرة والتي أدهشنا من خلالها بتصريحات ساخنة وعن تقرير رهيب يخص به خمسة عشر شخصاً من الفاسدين الذين ينهبون الأراضي وغيرها في م/ عدن ويأسلوب يجعل من يسمعه وهو لا يعرف الحقيقة يغمى عليه من شدة الواقع المر الذي يتخيل وصول الوطن إليه .ولكن من يسمع وهو يعرف أين هي الحقيقة فيكون على أتم العلم بأن تصريحات وأقوال باصرة عن التقرير الخيالي لا تعتبر سوى كذبة من خياله الواسع وأن هذه التصريحات قديمة ومكررة وقد سمعناها من قبل على لسانه في إحدى المقابلات الصحفية.

وقبل مدة قصيرة قرأت مقالاً في إحدى صحف المعارضة وكان الكاتب يشير فيه إلى هذا التقرير وكأن هذا الكاتب قد كان يعرف ما جاء بالتقرير وكم هي صفحاته وأسماء الخمسة عشر شخصاً الذين ينهبون الوطن وقد وضح لنا الكاتب أن باصرة قد طلب عند تقديمه التقرير للخامة الأخ الرئيس بأن عليه أن يضحي بهؤلاء الخمسة عشر أو يضحي بالوطن فهل يعقل هذا أن يقارن باصرة مل الوطن بحفنة من البشر!!!

وقد تناولت صحف المعارضة إشارات مختلفة حول هذا التقرير الذي أصبح بالنسبة لكل من يسمع عنه وكأنه يشبه قصة (الزير سالم) وكل ذلك من هل هذا التقرير وما بداخله وأصبح سلاحاً للمعارضة يكفون به للحزب الحاكم الذي يبدو أنه لا يعرف شيئاً عن التقرير والا عن الأشياء الخمسة عشر...

وبعد كل هذا أتراجع باصرة وقال إنه لم يحدد أسماء الخمسة عشر شخصياً!! وهنا يظهر لنا تناقض باصرة مع نفسه !! فإذا كان باصرة لم يحدد الأسماء فلماذا صرح في إحدى مقابلاته الصحفية التي أجراها في إحدى صحف المعارضة العام الماضي أنه حدد أسماء الخمسة عشر الذين يستولون على الأراضي في عدن وينهبون خيراتها...

أذا كيف نقول هذا إنك لم تحدد الأسماء ونقول هناك إنك حددت الأسماء وكيف حدد لك هذا التحول؟

ولماذا لا تفصح عن هذه الأسماء طالما وأنت على معرفة بهما؟!

وأمار باصرة إن أن تقرير اللجنة التي يترأسها قد تناول الخطاب الإعلامي الرسمي وأوضاع صحيفة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر وما وصلت إليه من تدهور وتدن.. بينما الواقع أيها الوزير باصرة يقول غير ذلك وما هي المصادر التي اعتمدت عليها كي تصدر هذه الأحكام التي تتجافى مع الحقائق أو أن هذه الأحكام كانت مبنية على الماضي ومنذ آخر زيارة أيها الوزير لمؤسسة14أكتوبر ولا أدري قبل عن من الأعوام.فهل كانت آخر زيارة لأخ الوزير قبل الوحدة المجيدة؟.!أو قبل حرب 86 ؟!!أو قبل ذلك...؟

والحقيقة